

بحث بعنوان :

الذساتير الإغريقية ومقارنتها بالذساتير الحديثة

حمدي مهران

ماجستير الفلسفة – جامعة الإسكندرية

٢٠١٣

تمهيد:

تعتبر الحقبة الإغريقية من أكثر الحقب التاريخية ازدهاراً من الناحية الدستورية ، فقد عرفت أغلب المدن الإغريقية من قبل العصر الهيليني فكرة الدستور أو نظم التشريع كما نعرفها اليوم . وأصبح مفهوم القانون و وظيفته في ضبط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منتشراً بين الإغريق في ذلك الوقت ، حتى أن الفيلسوف اليوناني أرسطو قد قام بعمل دراسة بالتعاون مع بعض تلاميذه لحصر و تتبع نشأة تلك الدساتير فبلغ ما استطاع حصره وقتها ١٥٨ دستوراً تقريباً . وقد قسم تلك الدساتير بحسب نظام الحكم الذي تعبر عنه ما بين ملكية و أرستقراطية و ديمقراطية .. الخ . غير أنه من المؤسف أن تلك الدراسة الإحصائية الواسعة لم تصل إلينا .. ولم يبق منها إلا شذرات مما كتبه أرسطو عن دستور أثينا .

وسنحاول في هذا البحث أن نلقي الضوء عن الحياة الدستورية عند الإغريق مع بحث أوجه التشابه بينها وبين الدساتير الحديثة ، وسوف نأخذ دستوراً المدينتين الكبيرتين " أثينا " و " اسبرطة " نموذجاً لنا .

تعريف الدستور :

للدستور تعريفات متنوعة ، أبسطها أنه أهم وثيقة في الحياة السياسية للمجتمع وفي بنیان الدولة ، وهو مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد نظام الحكم وشكله في الدولة (١) ، و تبيين السلطات العامة فيها ، واختصاص كل منها ، وعلاقتها بعضها ببعض الآخر ، وتقرر ما للأفراد من حريات عامة و حقوق قبل الدولة. (٢)

لهذا فالوثائق الدستورية تتركز حول أمرين أساسيين ، هما الحقوق والإلتزامات ، والغرض منها الحد من عسف الحاكم و حماية حقوق المحكومين ، فالأصل أن الحاكم يميل إلى التسلط في حالة عدم وجود منظومة لتحديد اختصاصاته وكبح جماحه ، لهذا نشأت الدساتير كوسيلة لصنع نظام حكم رشيد يدافع عن حقوق المواطن وتوضح له واجباته و إلتزاماته أيضاً . ومن هنا فالدساتير توضح بنية الحكومة و الحقوق الأساسية للمواطن. (٣)

(١) موسوعة السياسة ، مادة : دستور ، رئيس التحرير : عبد الوهاب الكيالي ، ج ٢ ، ط ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٦٧٩

(٢) الموسوعة العربية الميسرة ، مادة : دستور ، رئيس التحرير : حسين محمد نصار ، المجلد الثالث ، ط ٣ ، المطبعة العصرية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٠٥

الدستور الأثيني :

ينسب الدستور الأثيني عادة إلى الحكيم والسياسي اليوناني الكبير صولون (٦٤٠ - ٥٥٨ ق.م) ، غير أن هذا لا يعني أن أثينا كانت بلا قانون قبل صولون . على العكس فقد كان هناك منظومة قانونية سائد تنسب إلى المشرع دراكو. (*)

وقد كان تاريخ أثينا الدستوري يشبه تاريخ أغلب الدول الاغريقية من حيث قيام ملكية سرعان ما تحولت إلى أرستقراطية. (١) فقد عرفت أثينا في الأيام المبكرة لقيام الدولة (حتى عام ١٠٠٠ ق.م تقريبا) النظام الملكي ... وكان الملك يمثل أثينا في الأعياد الدينية وفي الحفلات والمواسم ، وكان هو الكاهن الأكبر و القائد الأعلى للجيش و المشرف على شئون الإدارة والسياسة . (٢) غير أن ذلك قد تغير بظهور النظام الأرستقراطي ، حيث أصبح للملك نائبين ؛ الأول للحرب وشئون الجيش ويسمى بوليمارك ، والثاني للشئون القضائية والتنفيذية ويسمى أركون **Archon** ، ولعل الوظيفة الثانية هي الأهم ، حيث ستتعاظم سلطات الأركون بمرور الوقت حتى يصبح أهم منصب في الدولة ، بل إن تطور النظام السياسي الأثيني في المستقبل سيصبح متوقفا على من يتولى هذا المنصب و ميوله السياسية . وبهذا انقسمت السلطة على ثلاثة ، وقد أضيف لهؤلاء الثلاثة ستة من الأركون يسمون ضابطي القانون **Lawsetters** والتي كانت مهمتهم بشكل ماء تتعلق بالتعامل مع قوانين الدولة (٣)

ولكن لفهم الوضع القانوني في تلك الحقبة يستلزم ذلك منا أولا توضيح الوضع الاجتماعي في أثينا وقتها . حيث كان الشعب الأثيني في الحقبة الأرستقراطية ينقسم إلى أربع طبقات : (٤)

- الطبقة الأولى : طبقة النبلاء من ملاك الأراضي ، وهي الطبقة التي تضم الحكام ، ويسمح لهم بالمشاركة في الجيش في سلاح الفرسان .

(*) دراكو **Draco** : مشرع يوناني ، عاش في القرن السابع قبل الميلاد على أصح التقديرات ، يعد هو المشرع الأول للأثينيين ، أصدر في عام ٦٢٤ ق.م مجموعة من القوانين سُميت باسمه وقد كانت تتميز بالصرامة .
(١) إبراهيم نصحي و زكي علي ، النظم الدستورية الإغريقية والرومانية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤١ ، ص ٥٣

(٢) فوزي مكاي ، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠ ، ص ٩٤
(3) John Thorley , Athenian Democracy , 2nd(ed) , Routledge , London & NewYork , 2004,P:7

(٤) إبراهيم نصحي و زكي علي ، مرجع سابق ، ص ٥٤ - ٥٥

• الطبقة الثانية : طبقة صغار ملاك الأراضي والمزارعين من غير النبلاء ، كانت لهم بعض الحقوق المدنية والسياسية ، ومسموح لهم المشاركة في الجيش كمشاة فقط .

• الطبقة الثالثة : طبقة الصناع والتجار .

• الطبقة الرابعة : طبقة العمال .

والطبقتين الأخيرتين لم تكن لهما حقوق مدنية أو سياسية تذكر وكان أفرادهما ممنوعين من المشاركة في الجيش .

ولو حاولنا تلخيص الوضع في تلك الفترة فإننا سنوجزه في أن أثينا كانت تعيش بلا قانون مكتوب ، الأمر الذي كان يشجع الأركون على ممارسة السلطة المطلقة أحياناً ، ومن هنا باتت الحاجة ملحة إلى قانون مكتوب يمكن الرجوع إليه عند النزاع بين الحكام وبعضهم ، أو بين الحكام والمحكومين . وقد اضطلع بهذه المهمة المُشرِّع دراكو الذي قام حوالي عام ٦٢٠ ق.م بجمع القوانين العرفية في أثينا ، وأضاف عليها من عنده و صاغها جميعاً في قانون مكتوب ^(١) وقد تميزت قوانينه تلك بالقسوة في محاولة منه لضبط حالة التوتر و التزمز التي كانت سائدة وقتها ، حتى أنه قد شرع عقوبة الإعدام لكل الجرائم بدءاً من الغش أو السرقة وحتى القتل ، وعندما سُئل عن ذلك قال: " الجرائم الصغيرة تستحق ذلك ، وليس عندي عقوبة أشد للجرائم الكبيرة " ^(٢)

والحقيقة أن قوانين دراكو لم تحسن الوضع المضطرب آن ذاك ، فلم يمض على وضع هذه القوانين إلا اثنتا عشرة سنة ، حتى قام أحد الأشراف وحاول ان يجعل نفسه حاكماً مطلقاً على أثينا ، غير أنه فشل في محاولته ، واستمرت الدولة في حالة اضطراب و عدم استقرار ردحا من الزمن ^(٣)

وقد كانت أسباب الاضطراب الاجتماعي في ذلك الوقت كثيرة ، لعل أهمها هو انعدام العدالة و زيادة تسلط الحكام وبعض النبلاء من أبناء الطبقة الأولى . ولو حاولنا أن نتعرض لنوعية تلك المشكلات التي عاشها الأثيني وقتها ، والتي كانت

(1) Basil Edward Hammond , The Political Institutions of The Ancient Greeks , CAMBRIDGE University Press Warehouse , London , 1895, P: 59

(٢) بلوتارك ، تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، المجلد الأول ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢٥

(٣) محمد عبد الرحيم مصطفى ، النظم اليونانية والرومانية والإسلامية ، مكتبة سعد ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص

تهدد حقوقه المدنية والسياسية ، فسنجد أبرزها هو قانون الدَّين الذي كان يتيح للدائن أن يستعبد المدين إن هو عجز عن أن يسدد دينه في وقته ، الأمر الذي حوّل كثيراً من الأحرار إلى عبيد . وقد ساعد ارتفاع تكاليف الحياة وقتها على زيادة عدد المقترضين ، ومن ثمّ ، زيادة عدد المستعبدين . يقول أرسطو في ذلك :

" كانت الأرض كلها بيد طائفة قليل من الناس ، وكان الزراع إذا ما قصرُوا عن دفع ما يجب عليهم معرضين هم وأطفالهم لأن يُباعوا ، فقد كان المدين خاضعا للقهْر البدني ، وبقي الأمر على ذلك إلى عصر صولون " (١)

دستور صولون :

يعد صولون Solon واحداً من أبرز رجال الحكم في تاريخ أثينا ، وقد ظهر على مسرح الأحداث في الوقت المناسب ، فبعد أن زادت قوانين دراكو الأمر اضطراباً ، وأصبحت المدينة على صفيح ساخن ، وعندما باتت الحاجة مُلحّة إلى من يعيد ترتيب البيت الأثيني من جديد ، أخذت شخصية قوية في الظهور ونالت إعجاب الجميع ، تلك هي شخصية صولون. (٢)

صولون - الذي ينتمي إلى الطبقة الحاكمة - قد سبق وأن أثبت نفسه كبطلا قومياً عندما ساعد في استرداد جزيرة تابعة لأثينا بعد أن كان الجميع قد فقد الأمل في استردادها . لهذا فقد اتجهت إليه الأنظار بأملٍ عندما تم اختياره عام (٥٩٤ ق.م) ليشغل منصب أركون ، وقد مُنح صلاحيات واسعة حتى يتثنى له أن يُنقذ أثينا من كبوتها .

وقد كان صولون - الذي عُرف في بداياته كشاعر وخطيب - يمتاز بالخبرة و سعة الإضطلاع التي اكتسبها من كثرة أسفاره و ترحاله . وقد عُرف عنه ذلك وبلغت شهرته حدًا جعل الناس يعتبرونه أحد الحكماء السبعة. (٣) وقد رأى صولون أن عملية إصلاح الدستور تتطلب كسر سيطرة الأسر الارستقراطية على حكم المدينة. (٤) فبدأ صولون اصلاحاته بتطوير المنظومة القانونية ، فكان أول أعماله إلغاء قوانين دراكو لصرامتها الفائقة وعقوباتها القاسية ، خلا ما يتعلق منها بجرائم القتل. (٥) ثم أتبع ذلك

(١) أرسطو ، نظام الأثينيين ، ترجمة : طه حسين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٢١ ، ص ٤٤

(٢) محمد عبد الرحيم مصطفى ، النظم اليونانية والرومانية والإسلامية ، ص ٣٣

(٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة

(4) John Thorley , Athenian Democracy , P: 13

(٥) بلوتارك ، تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق ، المجلد الأول ، ص ٢٢٥

بأن قام بتعديل قانون الدين ، فألغى جميع العقود التي تنص على جعل الإنسان ضماناً لدينه ، والتي كانت سبباً في استرقاق الكثيرين ، وبذلك استخلص الأراضي لأصحابها ، وأعاد الحرية للكثيرين الذين أصبحوا عبيداً ، بسبب ما وقعوا فيه من ديون ، وأعاد إلى الوطن أولئك الذين كانوا قد بيعوا في الممالك الأجنبية. (١)

ولم يتوقف صولون عند هذا الحد ، بل أُرِدِف إصلاحاته السابقة بأخرى اجتماعية ، فقام :

(أولاً) بتحرير الامتلاك ، بأن أبان بجلاء حقوق الوراثة و الوارثين .

(ثانياً) تحرير الأفراد بأن قيد سلطة الأب ، فلم يعد له حق انزال عقوبة الموت بأبنائه ولا بيع بناته إلا لسوء الأخلاق ، ولا طرد أبنائه إلا لأسباب قوية ، وأصبحت واجبات الأبناء نحو آبائهم مقصورة على إمدادهم بالمسكن والمأكل ، وأصبح الابن البالغ مساوياً لأبيه من الناحية السياسية. (٢)

كذلك فقد قام بعدد من الإصلاحات التجارية و المالية التي كانت المدينة في حاجة إليها لتنشيط وضعها المادي . وقد صاحب ذلك كله رفضه تشجيع البعض له بأن يستغل موجة الإعجاب به في أن ينفرد بالحكم ويصبح الحاكم الوحيد . الأمر الذي رفع من قدره في أعين الأثينيين ، وزاد من ثقتهم فيه .

وبعد أن رفع صولون الأزمات الآنية ، قام بوضع أسس الدستور الجديد (٣) ، وقام باستحداث مؤسسات جديدة و أوضاع جديدة ، كما قام بنقل سلطات بعض تلك المؤسسات إلى غيرها. فقام بتقسيم الشعب بناءً على الثروة لا على الأصل النبيل ، فقسم السكان إلى أربع طبقات على أساس ثروتهم [طبقة الأغنياء – طبقة الفرسان – طبقة الحرفيين – طبقة الأحرار المعدمين] ، وأصبح من حق أبناء الطبقات الثلاث الأولى تولي مناصب الحكم ، على أن يكون أبناء الطبقة الأولى فقط هم المؤهلين لشغل منصب الأركون . أما أبناء الطبقة الرابعة فلا يحق لهم أيًا من ذلك . وبالإضافة إلى الأركون الذي يتم انتخابه سنويًا ، تنقسم السلطة في دستور صولون على عدد من المؤسسات الرئيسية :

(١) محمد عبد الرحيم مصطفى ، النظم اليونانية والرومانية والإسلامية ، ص ٣٤

(٢) إبراهيم نصحي و زكي على ، النظم الدستورية الإغريقية والرومانية ، ص ٥٧

(3) Gustav Gilbert, The constitutional Antiquities of Sparta and Athens, Trans.by : E. J.

Brooks, &T. Nicklin, Swan Sonnenschein & CoNewYork : MACMILLAN & CO , 1895,P:130

● الجمعية العمومية (Ekklesia) : وهي تضم كل المواطنين الأحرار من الذكور فوق الثامنة عشرة بغض النظر عن الطبقة . الأمر الذي يجعل عدد أعضائها يزيد عن أربعين ألفاً تقريباً ، غير أن المتفرّغين الأثرياء من أبناء الطبقات الأعلى كانوا هم الأكثر حضوراً للجلسات . إلا أن هذا لا يمنع أن الفقراء كانوا هم الأكثر عدداً بالقطع ، مما يجعل لهم الثقل الأكبر في وقت التصويت ، خاصة وأنه قد أصبح من صلاحيات الجمعية في الدستور الجديد إعلان الحرب أو السلم ، و انتخاب من يتولى منصب الأركون وسائر مناصب الدولة الأدنى من ذلك.*

● مجلس الحكماء الأعلى (Areopagus) : وهو شارح الدستور وحاميه و المدافع عن القانون والرقيب على الأخلاق والسلوكيات العامة . وقد كانت الغلبة في هذا المجلس لشيوخ أثينا المرموقين ، حيث كان يتكون ممن تولوا منصب الأركون بعد أن يتموا ولايتهم ، وقد أعاد إليه صولون معظم سلطاته التي ألغها دراكو. ^(١) وقد تميز هذا المجلس بالهيبة و علو المكانة ، وكانت قراراته تُقابل بعظيم التقدير و الاحترام .

● مجلس الأربعمائة (Boule) : وهو يضم قبائل أثينا الأربعة ، حيث تُمثّل كل قبيلة بمئة عضو ، وهو المسئول عن تجهيز جدول أعمال الجمعية العمومية ودراسة الأمور التي تعرض عليها .

● المحاكم الشعبية (Heliaea) : وهي هيئات قضائية تتكون من سِتّة آلاف عضو من الذكور الأثينيين الأحرار فوق سن الثلاثين بغض النظر عن الطبقة. وهو ما مكّن أبناء أثينا جميعاً من ممارسة سلطات قضائية ، وقد كانت تتميز بصلاحيات واسعة تصل إلى محاكمة الحكام بعد انتهاء فترة حكمهم .

وبرغم أن تقسيم صولون لسكان أثينا وفقاً لثرواتهم ، ومنح المناصب العليا في الدولة بناءً على هذا التقسيم قد جعل حكومته تقوم على الثروة (Timocracy) ، إلا أنه في مقابل ذلك قد حرر السياسة من الارتباط بالأصل النبيل ، واصبح من الممكن لأي أثيني صاحب كفاءة في التجارة و العمل أن يُكوّن ثروة تسمح له بالانتماء للطبقات العليا ، ومن ثمّ أن يتبوأ مناصب الحكم بغض النظر عن أصله .

(* للمزيد عن دور الجمعية ، وعدد أعضائها ، ومكان انعقادها ، وطريقة التصويت فيها ، انظر :

Mogens Herman Hansen , The Athenian Ecclesia: a collection of articles 1976-1983 , Museum Tusculanum Press , Viborg , 1983

(1) Gustav Gilbert, The constitutional Antiquities of Sparta and Athens,P:137

كذلك فقد سمح دستور صولون لأبناء الطبقة الرابعة من الأثينيين أن ينضموا إلى الجمعية العامة بعد أن كانوا محرومين من ذلك ، وهو عمل يبدو للوهلة الأولى شيئاً تافهاً لكن سرعان ما تبين أنه حق ذو سلطان عظيم ؛ لأن كل موضوع خلافٍ رئيسي يُرفع إليهم ليوصتوا عليه.^(١)

كذلك فقد سمح لأبناء تلك الطبقة بالمشاركة في المحاكم الشعبية ، وقد صاحب هذا توسيعه لصلاحيات تلك المؤسسات فيما يخص الرقابة والمساءلة ، وبهذا يكون دستور صولون قد أعطى الحكم لطبقات بعينها ، وجعل سطة الرقابة في أيدي طبقات أخرى ، وهو الأمر الذي يعتبره البعض المدخل الحقيقي للتطور الديمقراطي الأثيني^(٢) حيث سُمح للجميع بالمشاركة في الحكم ، وجعل كل المؤسسات تراقب بعضها بعضاً .

كذلك عمل صولون عبر إصلاحاته الدستورية على تقوية الشعور بالمواطنة لدى كل أفراد الشعب الأثيني عبر عدد من التشريعات ، حيث منح أعضاء المدينة عامة حق اتهام من اقترف الظلم^(٣) فإذا تعرض أي فرد للضرب أو بُتر منه أي عضو أو أُعتدي عليه بأي شكل من الأشكال ، كان لكل مواطن الحق في إقامة الدعوى على المعتدي . وهدف صولون من هذا أن يُعوّد المواطنين أن يشعروا شعورَ المعتدى عليه ، كأنهم أعضاء في جسم واحد.^(٤) وقد أوغل صولون في تقوية هذا المبدأ حتى أنه قد شرّع قانوناً يعاقب من يلتزم الحياد في أوقات النزاع الأهلي بالحرمان من حقوقه المدنية والسياسية ، فالمواطن عنده لا يمكن أن يكون غير مكترث .

وقد كان أحد الأهداف الرئيسة لمنظومة صولون القانونية هي تهدئة الإضطرابات الداخلية عبر صنع توافق مجتمعي بين الأطراف المختلفة ، وقد اشتهر صولون بهذا العمل ، فقد كان رجل الحلول الوسطى ، والتي كانت نتاج نزعته الطبيعية ، كما كانت نتاج الممارسة السياسية العقلانية أكثر من كونها مبادئ أولية^(٥)

وقد كانت منظومة صولون القانونية شديدة التفصيل حتى أنها تناولت كل أمور حياة الأثينيين بدءاً من مؤسسات الحكم وحتى العادات والتقاليد من مآكل وملبس وغيرها. وبرغم أنه اعترف أنها ليست مثالية ولا كاملة ، لكنها أفضل ما يمكن تقديمه ،

(١) بلوتارك ، تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق ، المجلد الأول ، ص ٢٢٦

(٢) فوزي مكاوي ، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته ، ص ٩٩

(٣) أرسطو ، نظام الأثينيين ، ص ٦٠

(٤) بلوتارك ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦

(5) Victor Ehrenberg , From Solon to Socrates: Greek History and Civilization During the 6th and 5th Centuries BC , Routledge : Taylor & Francis, London & NewYork , 2010, P: 56

وقال: " لقد منحت الشعب من السلطان ما يكفي ، من غير أن أحرمه شيئا من حقوقه ، أو أن أضيف إليه ما ليس له ".^(١)

إصلاحات كليستينز Cleisthenes:

لا يمكن أن نترك موضوع الدستور الأثيني قبل أن نشير إلى إسهام كليستينز (٥٧٠ - ٥٠٨ ق.م) الذي تولى منصب أركون عام ٥٢٥ ق.م ، والذي يُعد الأب الحقيقي للديمقراطية الأثينية ، فقد أظلم بمهمة تأسيس الديمقراطية على أنقاض دولة أسرة بيسيتراتوس Pisistratus الديكتاتورية ، التي حكمت من ٥٦١ إلى ٥١٠ ق.م ، فقدم منظومة إصلاحاته الدستورية عام ٥٠٨ ، التي مكنت للشعب بدلا من النبلاء . فآتم العمل الذي بدأه صولون ومنح أثينا دستورًا ديمقراطيًا في معناه ومبناه^(٢)

وتتلخص إصلاحات كليستينز في الآتي :

- **تقسيم السكان** : أعاد تقسيم السكان إلى عشر قبائل بدلا من أربعة ، وجعل الإنتماء إلى أحد المناطق الأثينية دليلاً على المواطنة بدلا من الإنتماء للقبيلة ، فربط المواطنة بالأرض بدلا من العشيرة ، وقضى على نفوذ الأرستقراطيين .
- **مجلس الخمسمائة** : ترتب على التقسيم السابق ضرورة تقسيم مجلس الأربعمائة تقسيما مناظرا ، حيث زاد في عدد أعضائه ليصبح خمسمائة ، بحيث ينتخب كل عام خمسون من كل قبيلة من القبائل العشر .
- **قانون النفي Ostrakismos** : وهو القانون الذي يسمح بنفي أي شخص يهدد السلام الإجتماعي في المدينة ، فيتم طرح اسمه على الشعب الذي يصوت على نفيه ، فإن بلغ عدد الموافقين على نفيه ستة آلاف فأكثر وجب نفيه خلال عشرة أيام من صدور القرار . وقد كان إصدار قانون النفي بغرض حماية الدولة من أي غوغائي في المستقبل - على شاكلة بيسيتراتوس - يطمح في أن يجعل من نفسه طاغية^(٣)
- **إصلاحات أخرى** : كما قام بعدد من الإصلاحات الأخرى مثل استخدام الإقتراع (LOT) عند اختيار المناصب الدولة العليا ، كما أعاد ترتيب الجيش

(١) أرسطو ، نظام الأثينيين ، ص ٦٣

(٢) إبراهيم نصحي و زكي على ، النظم الدستورية الإغريقية والرومانية ، ص ٦٠

(3) Basil Edward Hammond , The Political Institutions of The Ancient Greeks , P:74

إلى عشر فرق من القبائل العشر و وضع قائداً على كل فرقة مما وزّع سلطات البوليمارك على هؤلاء القواد .

وقد كانت تلك الإصلاحات ذات تأثير واسع على الحياة السياسية الأثينية ، فقد ساعدت على القضاء على نفوذ الأسر النبيلة ، والأحزاب المحلية ، وفي ازدياد عدد المواطنين ، وفي الوقت نفسه شجعت النظم الجديدة المواطنين على أن يلعبوا دورهم في الحياة السياسية. (١) كما أنها شكلت خطوة ثانية على سلم الديمقراطية بعد خطوة صولون ، يقول أرسطو في ذلك : " أصبح النظام الأثيني بعد هذا الإصلاح أشد قرباً إلى الديمقراطية منه في عصر صولون" (٢)

دستور اسبرطة :

عرفت اسبرطة كما عرفت أثينا صناعة الدساتير ، وكان لها دستوراً يُنسب عادة للمشرع ليكورجوس **Lycurgus** (٨٢٠ - ٧٣٠ ق.م) ، الذي يعد من الشخصيات الغامضة نوعاً ما ، وقد كان هذا الغموض الذي يكتنف هذه الشخصية حداً ببعض المؤرخين اليوم إلى الاعتقاد بأن ليكورجوس كان شخصية من شخصيات الأساطير (٣) ، ففي الروايات التي تركها لنا المؤرخون عن ليكورجوس كثير من الخبط و التخمينات والرجم بالغيب. (٤) فبعد أن أسس الاسبرطيون نظامهم القائم علم المَلَكِيَّة المزروجة في العصور القديمة ، قاموا بعمل تعديلات أخرى في نظام الحكم ، ووفقاً لإعتقاد من جاءوا بعدهم - سواءً كانوا صائبين أو مخطئين - من أن صاحب هذه التعديلات هو ليكوراجوس ، فإن التعديلات التي جرت على نظام الحكم تُعرف اليوم بدستور ليكورجوس . (٥)

وقد بُني الدستور الاسبرطي أيضاً على التقسيم السكاني لشعب اسبرطة إلى : (٦)

- الاسبرطيون (**Spartiates**) : وهؤلاء من نسل الدوريين الذين فتحوا اسبرطة قديماً وتسيدها بدءاً من القرن الثاني عشر قبل الميلاد . وأصبحوا يمثلون الطبقة العليا في الدولة . وكان ممنوع عليهم العمل بغير الجيش ، وكانت الدولة تمنحهم إقطاعات من الأراضي في مقابل ذلك ، على أن يسددوا قدرًا معين من المحصول لمخازن الدولة ، ومن يعجز تُسحب منه أرضه ويفقد

(١) إبراهيم نصحي و زكي علي ، النظم الدستورية الإغريقية والرومانية ، ص ٦١

(٢) أرسطو ، نظام الأثينيين ، ص ٨٤

(٣) إبراهيم نصحي و زكي علي ، مرجع سابق ، ص ٤٤

(٤) بلوتارك ، تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق ، المجلد الأول ، ص ١١١

(5) Basil Edward Hammond , The Political Institutions of The Ancient Greeks , P:44

(٦) محمد عبد الرحيم مصطفى ، النظم اليونانية والرومانية والإسلامية ، ص ٢٤ - ٢٥

حقوقه وامتيازاته كاسبرطي . وقد أدى هذا النظام إلى كثير من التزمير والسخط العام .

- البريوكيون (Perioeci) : ويمثلون الطبقة الثانية بعد الاسبرطيين ، فقد كانوا أحرارًا في أنفسهم لكنهم محرومون من المشاركة في الحكم ، الذي يقتصر فقط على الاسبرطيين . وكانت جميع تجارة المملكة وصناعاتها في أيديهم ، لأن الاسبرطيين لم يشتغلوا في ذلك قط. وكان يسمح لهم بالمشاركة في الجيش . وبرغم عدم مساواتهم مع الاسبرطيين إلا أنه لا يوجد دليل على أن الاسبرطيين كانوا يُسيئون معاملتهم ، أو أنه كان هناك شعور بالمرارة فيما بينهما .^(١)

- الهيلوتيون (Helots) : وهم العبيد الذين يعملون في الأرض التي يملكها الاسبرطيون ، وكانوا محرومين من جميع امتيازات الطبقتين الأولى والثانية. وكانت حياتهم مرهونة بالأرض التي يزرعونها مقابل نسبة يحصلون عليها من صاحب الأرض الاسبرطي . وقد كانوا يعاملون بإزدراء من الاسبرطيين ، وكان يُطلب منهم لبس نوع معين من الملابس لتمييزهم عن باقي سكان اسبرطة .

أما نظام الحكم الاسبرطي فقد كان فريدًا في نوعه ، فقد حوّل هذا النظم الشعب إلى جيش ، والمدينة إلى ثكنة عسكرية ، وكان الاسبرطي يُدرّب منذ نعومة أظفاره على أن يعيش للدولة ... فمن عمر السابعة كان الأولاد ينقلون من رعاية ذويهم ويدمجون في جماعات حربية ، يشرف على كل منها شاب من الاسبرطيين^(٢) وكانت الصفة العسكرية غالبية على سياسة الدولة ونظامها . وكانت وحدة الشعب وترابطه من أساسيات النظام الاسبرطي ، وكان الدستور الاسبرطي يفرض على الرجال من سن الثلاثين إلى سن الستين أن يشاركوا في وجبة الطعام الجماعية Sissltyes^(٣) وأن يشاركوا في نفقة اعدادها، ومن يمتنع عن ذلك يُحرم من حقوق المواطنة .

وقد كانت الأوضاع في اسبرطة بعيدة عن العدالة الاجتماعية ، فمن ناحية الملكية أو الخدمة في الجيش أو المشاركة في الحكم ، كان الاسبرطيون من أبناء الطبقة الأولى

(1) H.Michell , Sparta , Cambridge University Press, London , 1964, P: 72

(٢) إبراهيم نصحي و زكي على ، النظم الدستورية الإغريقية والرومانية ، ص ٤٦

(٣) فوزي مكاوي ، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته ، ص ٨٦

لهم اليد العليا ، بحيث ضمت اسبرطة أقلية ثورية متميزة تملك كل شيء ، وأكثرية مقهورة ساخطة تنتظر اللحظة المناسبة للتمرد والثورة (١)

وقد كان نظام الحكم الاسبرطي يقوم على عدد من المؤسسات الثابتة وهي :

- **الملكان :** وهما الحاكمان الأعلىان للمدينة ، يتم انتخابهما مدى الحياة من أكبر أسرتين في المدينة . وقد ورث الاسبرطيون هذا النظام الملكي المزدوج من زمن قديم ، وحافظوا عليه على اعتبار أن كل ملك هو رقيب على الآخر ، مما يمنع الاستبداد بالحكم . وقد كان للملكين سلطات واسعة في أول الأمر ، إلا أن سلطاتهم بدأت في التناقص تدريجيا ولم يبق منها إلا بعض السلطات الروحية و الدينية . وكان بحكم منصبيهما عضوان في مجلس الشيوخ ، كما أنهما خاضعين للرقابة منه ومن بعضهما البعض . وبالجملة فإن الملكية في اسبرطة كانت غنية بالتكريم أكثر من الصلاحيات ، و حائزوها يُعدون أبطالاً (٢)

- **الإفورز (Ephors) :** وهم خمسة من الرقباء الشعبيون يمثل كل واحد منهم حياً من أحياء اسبرطة الخمسة و يتم انتخابهم سنويا من بين المواطنين ويرأسهم واحدٌ منهم . وقد كانوا يُعينون في أول الأمر من قبل الملكين ، لكن بعد ذلك أصبح يتم انتخابهم من المواطنين (٣) ، وقد كانوا محدودي السلطات في أول أمرها ، إلا أن سلطاتهم بدأت في التعاضم وأصبحوا هم الحكام الحقيقيين للمدينة ، وكان من بين سلطاتهم : مراقبة الملكين وقت الحرب ورفع تقرير بذلك لمجلس الشيوخ ، ويشرفون على تجهيز الجيش للمعركة ، ويعملون على حفظ الأمن والنظام في المدينة ، ويمثلون الدولة في علاقاتها الخارجية ويعقدون الاتفاقات والمعاهدات مع المدن الأخرى ، ولهم حق دعوة مجلس الشيوخ والجمعية الشعبية للانعقاد .

- **مجلس الشيوخ (Gerousia) :** ويتكون من ثلاثين عضواً من بينهم الملكين ، على ألا تقل سن العضو عن ستين عاماً ، ويتم اختيارهم مدى الحياة . ويكونون عادة من الأسر النبيلة في اسبرطة . وكانت صلاحيات المجلس رقابية تشريعية قضائية ، حيث يقوم المجلس بمتابعة ورقابة أداء الملكين . و يعد القوانين التي تعرض على الجمعية الشعبية ، كما أصبح بعد ذلك من حقه

(١) فوزي مكاي ، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته ، ص ٨٣

(2) Gustav Gilbert, The constitutional Antiquities of Sparta and Athens,P:43

(3) Ibid,P:20

أن يُقوّم ما يراه خطأً من قرارات الجمعية ، بالإضافة إلى صلاحياته القضائية ، حيث كان من الممكن أن يتحول المجلس إلى محكمة لنظر القضايا التي يموت فيها أحد الاسبرطيين. ^(١) وبوجه عام كان أعضاء المجلس قضاة في جميع القضايا الجنائية التي تتعلق بحياة اسبرطي حر ، دون أن يكونوا مقيدين بأي قانون مكتوب. ^(٢) وقد كان وضع المجلس وسطاً بين الملكية و الديمقراطية ، فكان بمثابة قطب الرحي ... ينحاز أعضاؤه الثمانية والعشرون دائماً إلى جانب الملوك لمقاومة التيار الديمقراطي ، ويساندون الشعب من الجهة الثانية ضد أي محاولة لقيام ملكية مطلقة ^(٣)

• الجمعية الشعبية (Apeila) : وهي تضم كل اسبرطي وصل لسن الثلاثين و خدم في الجيش و يملك أرضاً و يشارك في موائد الطعام العامة . وكانت الجمعية تنعقد شهرياً لتناقش ما يُعرض عليها من قوانين من مجلس الشيوخ ، وكان الإفورز يرأسون الاجتماعات . إلا أن صلاحيات الجمعية كانت محدودة إذا ما قورنت بصلاحيات المجلس أو الإفورز .

وقد كانت أكبر المشكلات الإجتماعية التي واجهت ليكورجوس عند وضع دستوره ، هي حالة السخط العام والاضطراب الناتجة عن عدم وجود عدالة في توزيع الأرض بين السكان ، فما كان منه إلا أن حملهم على التنازل عن ملكياتهم جميعاً ، والرضى بتقسيم جديد للأرض ، وأقتنعهم أن يعيشوا معاً على قدم المساواة . ، وأن تكون الجدارة والأهلية هي السبيل الوحيدة إلى التقدم و الشهرة ، وتقبيح الشر وحسن الجزاء للأعمال الطيبة يكونان معيار الخلاف الوحيد بين إنسان وإنسان. ^(٤)

إلا أن هذا لا يمنع أن كثير من الاسبرطيين وغيرهم كانوا غير راضين عن دستور ليكورجوس ، الذي لم يُرض من كانوا يفضلون استمرار هيمنة القلة على الحكم ، ولا أرضى من كانوا ينشدون الديمقراطية ، فدستور ليكورجوس لم يكن يعبر عن ديمقراطية خالصة^(٥) ، بل على العكس فحكومة اسبرطة كانت في الواقع حكومة أقلية **Oligarchy** . ^(٦) وقد ترك ليكورجوس المدينة بعدما زاد الاضطراب فيها ، وبعد أن تعهد له القائمين على الحكم ألا يغيروا دستوره هذا حتى يعود ، وهو الأمر الذي لم يحدث ؛ حيث لم يعد ليكورجوس إلى اسبرطة ثانية ولم يُعرف متى ولا أين

(١) فوزي مكاي ، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته ، ص ٨٨

(٢) محمد عبد الرحيم مصطفى ، النظم اليونانية والرومانية والإسلامية ، ص ٢٧

(٣) بلوتارك ، تاريخ أباطرة و فلاسفة الإغريق ، المجلد الأول ، ص ١١٨

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٢١

(5) H. Michell , Sparta , P:23

(٦) محمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٧

مات . إلا أنه قد حظى بعظيم التقدير والإحترام بعد موته من الشعب الاسبرطي حتى أن بعضهم أقام له معبدًا وعبده !

الدساتير الإغريقية والدساتير الحديثة :

تقوم الدساتير الحديث على مجموعة من الأفكار الأساسية ، كحماية الحقوق ، والفصل بين السلطات ، والرقابة على الحكومات ، وترسيخ العدالة الإجتماعية ..الخ. وقد كانت الدساتير الإغريقية تشتمل على معظم تلك الأفكار مع بعض الإختلافات الناتجة عن تبني الدساتير الحديثة للديمقراطية النيابية بدلًا من المباشرة ، وعدم مشاركة المرأة في الحكم آنذاك . إلا أنها في النهاية تتركز حول عمل السلطات الثلاث ، فالدولة الدستورية الحديثة هي تلك التي تطور نسق من القوانين والأعراف لطريقة عمل سلطات الحكم تلك (١)

ويمكننا أن نعرض هنا لأهم نقاط التشابه والإختلاف بين الدساتير الإغريقية والدساتير الحديثة :

- **الأمور الإجرائية :** فمن حيث الشكل والإجراءات من تحديد سن من ينضمون لمجالس الحكم ، أو عدد سنوات الولاية ..إلخ ، نجد التشابه واضحًا ، فكما كان تحديد سن من ينضمون إلى مجلس الشيوخ أو الجمعية العامة ..الخ في الدستور الأثيني والاسبرطي من الأمور المنصوص عليها ، كذلك فالدساتير الحديثة تنص على ذلك بالتبعية ؛ فدستور الولايات المتحدة ينص على أنه " لا يجوز لأي شخص أن يصبح عضو مجلس شيوخ ما لم يكن قد بلغ الثلاثين من العمر ، وما لم يكن قد مضى تسع سنوات على كونه من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية " (٢) وينص الدستور الألماني فيما يخص شغل مقاعد المجلس النيابي الاتحادي (البوندستاغ) على الآتي " لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره الحق بالتصويت في الانتخابات، ولكل من بلغ سن الرشد القانوني الحق بالترشح للانتخاب" (٣) . ولمثل تلك الإشتراطات الإجرائية عظيم الأثر في تحديد شرعية الأفراد والمؤسسات الدستورية كما هو معروف ، فافتقار العنصر المستهدف من القانون لشرط من شروطه الدستورية يُشكك في مصداقيته و شرعيته .

(1) C.F.Strong , A History Of Modern Political Constitutions , G.P.Putnam's Sons, NewYork, 1963,P:11

(٢) دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، المادة الأولى ، الفقرة الثالثة

(٣) الدستور الألماني ، مادة ٣٨ ، الفقرة الثانية

● **الفصل بين السلطات :** فقد ظهر كيف عمل الدستور الأثيني والدستور الاسبرطي علي توزيع السلطات على أكثر من مؤسسة ، ففي أثينا يوجد الأركون و المجلس الأعلى و مجلس الخمسائة و الجمعية العامة والمحاكم الشعبية . وفي اسبرطة يوجد الملكين و الإفورز و مجلس شيوخ وجمعية شعبية . وقد تم توزيع المهام التنفيذية والتشريعية والقضائية عليهم بما يمنع انفراد جهة واحدة بالحكم أو استبدالها بالقرارات . وهو الأمر الشائع في الدساتير الحديثة ، والتي عادة ما تقسم الحكم على سلطات ثلاث (تشريعية – تنفيذية – قضائية) . فحكومة الولايات المتحدة – على سبيل المثال – تتكون من مجموعة من المؤسسات (الكونجرس ، المحكمة الدستورية العليا.. الخ) ، والهيئات والوكالات (مجلس الاحتياطي الفيدرالي – مجلس حماية البيئة .. الخ) ، ومن المسؤولين السياسيين المنتخبين أو المعينين من جهة أخرى ، وهم الذين يوظفون بصفة عامة بمسئولية إعداد وتنفيذ وتفسير القوانين والسياسات العامة. ^(١) كذلك الأمر بالنسبة للدستور الألماني الذي يقسم السلطات بين المستشار و البوندستاغ و الرئيس و المحاكم برئاسة المحكمة الدستورية الاتحادية .

واليوم أصبح الفصل بين السلطات من ركائز النظام الديمقراطي ، وأصبح راسخاً في الأذهان أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة ، وأن أي حكومة مهما بدت عادلة ، لو اجتمعت في يدها كافة السلطات فإنها على الأرجح ستتحول إلى حكومة استبداد وطمغيان .

● **الرقابة :** حيث كانت الدساتير الإغريقية تمنح سلطات تنفيذية كبيرة لمؤسسة من مؤسسات الحكم ، لكنها لم تكن تتركها بلا رقابة . بل على العكس ، كان يوجد مزيد من الرقابة كلما كان هناك مزيد من الصلاحيات . ففي أثينا مثلاً كانت الصلاحيات الكبرى في يد الأركون ، إلا أنه كان ينتخب لمدة عام واحد من قبل الجمعية العامة ، وكان المجلس الأعلى (الأريوباجوس) مسئول عن رقابة تنفيذ القانون ، كما أنه من سلطات المحاكم الشعبية أن تحاكم الأركون بعد إنتهاء ولايته إن هو ارتكب جريمة في حق الدولة أو الشعب أثناء فترة حكمه . كذلك الأمر في اسبرطة ، حيث معظم السلطات التنفيذية في يد الإفورز ، إلا أنهم كانوا منتخبين من الشعب ، وكانوا يخضعون لرقابة مجلس الشيوخ ، وفي الوقت نفسه كانوا يراقبون هم

(١) لاري إلتز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٠

أداء الملكين ويرفعون به تقريرًا للمجلس أيضًا ، كما أن الملكين يراقبان بعضهما البعض . وهو الأمر الذي يظهر نظيره في الدساتير الحديثة ، فمجلس الشيوخ الأمريكي يقع ضمن صلاحياته وظيفة المحكمة من حيث توجيه الاتهام لرجال الدولة المخالفين^(١) حيث ينص دستور الولايات المتحدة على أنه : " يُعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع موظفي الولايات المتحدة الرسميين المدنيين من مناصبهم إذا وجه لهم اتهام نيابي بالخيانة أو الرشوة أو أية جرائم أو جنح خطيرة أخرى وأدينوا بارتكاب مثل تلك التهم " ^(٢) وكذلك الأمر مع الدستور الألماني الذي ينص على مبدأ التحقيق والرقابة من جانب المجلس: " لمجلس النواب الاتحادي الحق، كما يصبح واجباً عليه في حالة تقديم طلب من قبل ربع أعضائه، أن يُعين لجنة تحقيق تقوم بدورها بتقديم الأدلة الثبوتية في مداولات علنية، إلا أنه يمكن حجب العلنية." ^(٣) كما ينص على إمكانية عزل الرئيس إن هو أخلّ بالقانون : " إذا ثبت للمحكمة الدستورية الاتحادية أن رئيس الجمهورية الاتحادية مذنب بسبب المساس المتعمد بالقانون الأساسي أو بقانون اتحادي آخر، تستطيع المحكمة حينئذٍ إعلان اعتباره فاقدًا لمنصبه. وتستطيع المحكمة بعد رفع الدعوى أن تصدر أمراً قضائياً عاجلاً بأنه يتعذر عليه أن يمارس مهام منصبه." ^(٤) وهو ما يمثل صورة واضحة للعمل الرقابي. ولعلنا لا نكون قد جاوزنا الصواب لو أننا قلنا أن تاريخ العمل السياسي الغربي كله هو عبارة عن فترات ديمقراطية رقابية وفترات أخرى غابت فيها الرقابة وانقلب الحكم إلى طغيان وديكتاتورية .

● **تداول السلطة :** وهو من أساسيات نظام الحكم الديمقراطي . وبرغم أن نظم الحكم الإغريقية قد بدأت ملكية و أرستقراطية ، إلا أنها شيئاً فشيئاً بدأت تتحول إلى النظام الديمقراطي عبر تطبيق مبادئه الأساسية ومنها مبدأ تداول السلطة وإن كان بشكلٍ جزئي . فبعد أن كان الأركون في أثينا ينتخب مدى الحياة في أول الأمر ، أخذت ولايته تنقلص حتى أصبح يُنتخب كل عام ، و كان أعضاء مجلس الخمسمائة يُتخبون سنوياً أيضاً ، كذلك الأمر مع الإفورز في اسبرطة حيث يتم انتخابهم سنوياً . وبرغم من ذلك فقد بقيت بعض المناصب الهامة التي يتم اختيار شاغليها مدى الحياة مثل الملكين ومجلس

(1) Leonard Alston , Modern Constitutions in Outline , Londmans,Green & Co. , London & NewYork , 1905 , P:43

(٢) الدستور الأمريكي ، مادة ٢ ، فقرة ٤

(٣) الدستور الألماني ، مادة ٤٤ ، فقرة ١

(٤) الدستور الألماني ، مادة ٦١ ، فقرة ٢

الشيوخ في اسيرطة، وذلك لسلطاتهم الروحية أو لخبراتهم الكبيرة . ويعتبر مبدأ تداول السلطة مبدأً محوريًا في معظم الدساتير الديمقراطية الحديثة ، ويظهر أثر هذا المبدأ في تحديد مدة ولاية الموظف العمومي المنتخب بعدد معين من السنوات ، وتحديد عدد الفترات التي يمكنه فيها أن يعيد الكرة بترشيح نفسه. ففي الدستور الأمريكي : " يتألف مجلس النواب من أعضاء يُختارون كل سنتين من الشعب " ، " يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية لمدة ست سنوات " ، " ... ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات " (١) كما ينص التعديل الثاني والعشرون على الدستور الأمريكي على أنه " لن ينتخب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من مرتين". (٢) وينص الدستور الألماني على أن " تدوم فترة الرئاسة لمدة خمس سنوات. لايسمح بإعادة الانتخاب لدورة جديدة تتلوها مباشرة إلا مرة واحدة." (٣)

● **الحقوق :** شهد الدساتير الإغريقية عملية تطوير متكررة لتوضيح حقوق المواطنين في المدينة وحمايتها والمحافظة على الامتيازات التي تمنحها الدولة للمواطن دونًا عن سائر الناس ، وقد كانت دائمًا وأبدًا الحرية شرطًا من شروط الحصول على صفة المواطن ، فلا حقوق أو امتيازات للعبيد أو لمن فقدوا حريتهم تحت طائلة الدّين أو بسبب الحرب ، بل إن فقدان الحرية وفقدان الحقوق المدنية كانتا مترادفتين في هذا الزمان .

وقد كان من حقوق المواطنة الأساسية المشاركة في الحكم في صورٍ عديدةٍ ؛ كالترشح للوظائف العامة أو العضوية في المجالس التشريعية أو المحاكم الشعبية . وقد أصبحت اليوم المشاركة السياسية **Political Participation** من أهم حقوق المواطنة ، غير أن الدساتير الحديثة قد زادت فوق تلك الحقوق السياسية حقوقًا أخرى طبيعية تتعلق بحياة الإنسان وحرية وملكيته للمال ، فوجد الدستور الأمريكي يشتمل على وثيقة الحقوق **The Bill of Rights** (وهي العشرة تعديلات الأول التي أجريت على الدستور الأمريكي) ، حيث ورد فيها : " لا يُصدر الكونجرس أي قانون لإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته ، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة ، أو من حق الناس من الإجتماع سلميًا ... لايجوز المساس بحق الشعب في أن

(١) الدستور الأمريكي ، مادة ١ - ٢

(٢) لاري إلويزر ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ١٧٥

(٣) الدستور الألماني ، مادة ٥٤

يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو مصادرة غير معقولة ... لايجوز أن يفسر تعداد الدستور لحقوق معينة على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب ، أو انتقاصاً منها" (١)

وبالمثل فإن الدستور الألماني قد اشتمل في بابه الأول على سرد لما أسماه بالحقوق الأساسية ، وقد بدأها بكرامة الإنسان حيث نص على : " كرامة الإنسان غير قابلة للمساس بها. فاحترامها وحمايتها يمثلان واجباً إلزامياً على جميع سلطات الدولة... يؤمن الشعب الألماني بعدم المساس والإخلال بحقوق الإنسان كقاعدة أساسية للتعايش ضمن أي مجموعة بشرية ، و للسلام والعدالة في العالم... تلتزم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بالحقوق الأساسية الآتية باعتبارها تشريعاً مباشراً ونافذاً." (٢)

وكما عرفت أننا قانون النفي - الذي كان محاولة لحماية الدولة من فساد بعض السياسيين ورغبتهم في تهديد النظام الديمقراطي وإقامة نظام ديكتاتوري - حيث يُحرّم المواطن من حقوقه ويُنفى من المدينة ، كذلك اشتملت بعض الدساتير الحديثة على مثل هذا الإجراء لحماية المجتمع والنظام الديمقراطي من إساءة البعض لاستخدام حريته بما يهدد حريات الآخرين . فنجد الدستور الألماني ينص على : " كل من يسيء استعمال حرية التعبير عن الرأي، وخاصة حرية الصحافة، حرية التعليم حرية التجمع حرية تكوين الجمعيات ، سرية الرسائل والبريد والاتصالات الهاتفية ، حق الملكية ، أوحق اللجوء السياسي؛ كل من يسيء استعمالها للكفاح ضد النظام الديمقراطي الأساسي الحر يسقط عنه التمتع بهذه الحقوق الأساسية. و تقع صلاحية الحكم بإسقاط الحقوق ومدى إسقاطها بيد المحكمة الدستورية الاتحادية." (٣) أي أن إساءة استعمال الحرية بما ينتهك حريات الآخرين تمثل خطأ أحرّم يهدد المواطن بفقدان حقوقه الأساسية. (*)

(١) الدستور الأمريكي ، وثيقة الحقوق ، التعديلات ١ - ٤ - ٩

(٢) الدستور الألماني ، مادة ١

(٣) الدستور الألماني ، مادة ١٨

(*) مثلما كان قانون النفي الأثيني نتاج تجربة الحكم الديكتاتوري لأسرة بيسيستراتوس ، كذلك فإن المادة ١٨ من الدستور الألماني هي نتاج التجربة الديمقراطية العليلة لجمهورية فايمار Weimar (١٩١٩ - ١٩٣٣م) والتي انتهت بتكمين الزعيم النازي هتلر من إحكام قبضته على الحكم وتدمير الديمقراطية . انظر :

خاتمة :

حاولنا في هذا البحث أن نلقي الضوء على المنظومة الدستورية عند الإغريق ومدى تشابهها أو اختلافها عن مثيلتها في الدساتير الحديثة ، وقد خلاصنا بالنتائج التالية :

١. إن الإغريق قد عرفوا الدستور وإن لم يسمّوه بهذا الاسم ، وقد كان لكل مدينة دستورها الخاصة الذي ينظم الحياة فيها ويؤسس سياساتها العليا ، و يحدد نظامها السياسي ومؤسساتها الدستورية . وأشهر هذه الدساتير هو دستور أثينا ودستور اسبرطة .

٢. اشتمل الدستور الأثيني المنسوب إلى صولون على تقسيم لطبقات المجتمع الأربع ، و حقوق وامتيازات كل طبقة ، كما اشتمل على إيضاح لمؤسسات الحكم ، التي كانت تتكون من [الأركون - الجمعية العامة - المجلس الأعلى للحكام - المحاكم الشعبية] . وقد امتاز هذا الدستور برفعه الغبن عن كثير من أبناء الشعب الأثيني الذين تضرروا من منظومة القوانين السالبة للحريات فيما قبل هذا الدستور . كما أنه أفسح مساحة أكبر للمشاركة السياسية أمام المواطنين من مختلف طبقاتهم ، وقضى على نفوذ الأسر الكبيرة في أثينا مما يعد خطوة تاريخية على طريق تطبيق الديمقراطية بعد ذلك .

٣. اشتمل الدستور الاسبرطي المنسوب لليكوجوس على تقسيم لطبقات الشعب إلى [اسبرطيون - بريوكيون - هيلوتيون] ، وقسم الحقوق والامتيازات بين الطبقتين الأوليين وبقت الثالثة بلا حقوق تُذكر . كما قسم سلطات الدولة على أربع مؤسسات [الملكين - الإفورز - مجلس الشيوخ - الجمعية الشعبية] تجنباً لاستبداد إحداهما بالحكم . وقد كان تقسيم السلطة غير عادلٍ ، حيث بقت مقاليد الأمور في يد الاسبرطيين دون البريوكيين أو الهيلوتيين ، كما أسس هذا الدستور لنظامٍ سياسي شديد الوطأ حوّل اسبرطة إلى ثكنة عسكرية كبيرة لإعداد جميع المواطنين للحرب .

٤. تتعدد أوجه الشبه بين الدساتير الإغريقية والدساتير الحديثة ، من حيث اشتمال كلاهما على نفس المبادئ الدستورية من الدفاع عن الحقوق و الرقابة على أعمال الحكام و الفصل بين السلطات و تداول السلطة . إلا إنها تختلف من حيث تبني دولة المدينة لنظام الديمقراطية المباشرة ؛ حيث كان المواطنون يُمثّلون بأنفسهم في مختلف مؤسسات الحكم ، كما أن المرأة لم

يكن لها دور يُذكر في حكم المدينة وقتها وإن كانت تخضع لكافة القوانين و تشملها العقوبات إن هي خالفت الدستور . كما أن التمييز بين القوانين و اللوائح الدستورية لم يكن موجودًا في القديم كما هو الآن ، فقد كانت تعد حزمة التشريعات التي قدمها صولون لأثينا أو ليكورجوس لاسبرطة دستور المدينة وقانونها في الوقت نفسه .

المصادر والمراجع العربية والمترجمة :

إبراهيم نصحي و زكي على ، النظم الدستورية الإغريقية والرومانية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤١

أرسطو ، نظام الأثينيين ، ترجمة : طه حسين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٢١

بلوتارك ، تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٠

فوزي مكاي ، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته ، دار الرشد الحديثة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠

لاري إلوتز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٦

محمد عبد الرحيم مصطفى ، النظم اليونانية والرومانية والإسلامية ، مكتبة سعد ، القاهرة ، ١٩٣٧

دستور الولايات المتحدة الأمريكية وتعديلاته ، مركز الدستور القومي & مؤسسة فورد ، (د.ت)

القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الإتحادية (الدستور الألماني) ، مؤسسة فريدريش إيبيرت ، ٢٠٠٢

موسوعة السياسة ، رئيس التحرير : عبد الوهاب الكيالي ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠

الموسوعة العربية الميسرة ، رئيس التحرير : حسين محمد نصار ، ط٣ ، المطبعة العصرية ، بيروت ، ٢٠١٠

المصادر والمراجع الأجنبية :

- Alston (Leonard), Modern Constitutions in Outline ,
Londmans,Green & Co. , London & NewYork , 1905**
- Ehrenberg (Victor) , From Solon to Socrates: Greek History and
Civilization During the 6th and 5th Centuries BC , Routledge :
Taylor & Francis, London & NewYork , 2010**
- Gilbert (Gustav) , The constitutional Antiquities of Sparta and
Athens, Trans.by : E. J. Brooks, &T. Nicklin, Swan
Sonnenschein & CoNewYork : MACMILLAN & CO , 1895**
- Hammond (Basil Edward) , The Political Institutions of The
Ancient Greeks , CAMBRIDGE University Press Warehouse ,
London , 1895**
- Hansen (Mogens Herman) , The Athenian Ecclesia: a collection of
articles 1976-1983 , Museum Tusculanum Press ,Viborg , 1983**
- Michell (H.) , Sparta , Cambridge University Press, London , 1964**
- Strong (C.F.) , A History Of Modern Political Constitutions ,
G.P.Putnam's Sons, NewYork, 1963**
- Thorley (John) , Athenian Democracy , 2nd(ed) , Routledge ,
London & NewYork , 2004**
- Encyclopedia of World Constitutions , edit by: Gerhard Robbers ,
Facts On File, Inc. , NewYork, 2007**
- Encyclopedia of Political Thought , edit by: Garrett Ward Sheldon
, Facts On File , Inc. , NewYork , 2001**